اسم المصدر: الشرق الاوسط

التاريـــخ: 31-12-2008 رقم العـدد: 10991 رقم الصفحة: 4 مسلسـل: 13 رقم القصاصة: 1

أمير قطر لـ الشرق الأوسط: إذا لم تعقد القمة العربية الآن فمتى إذا؟ ● لا تحديد لمقر البنك المركزي.. والدعوة لحل دبلوماسي للملف النووي الإيراني

قمة مسقط: إقرار الاتحاد النقدي.. ودعوة إسرائيل لوقف غاراتها والفصائل الفلسطينية للتصالح

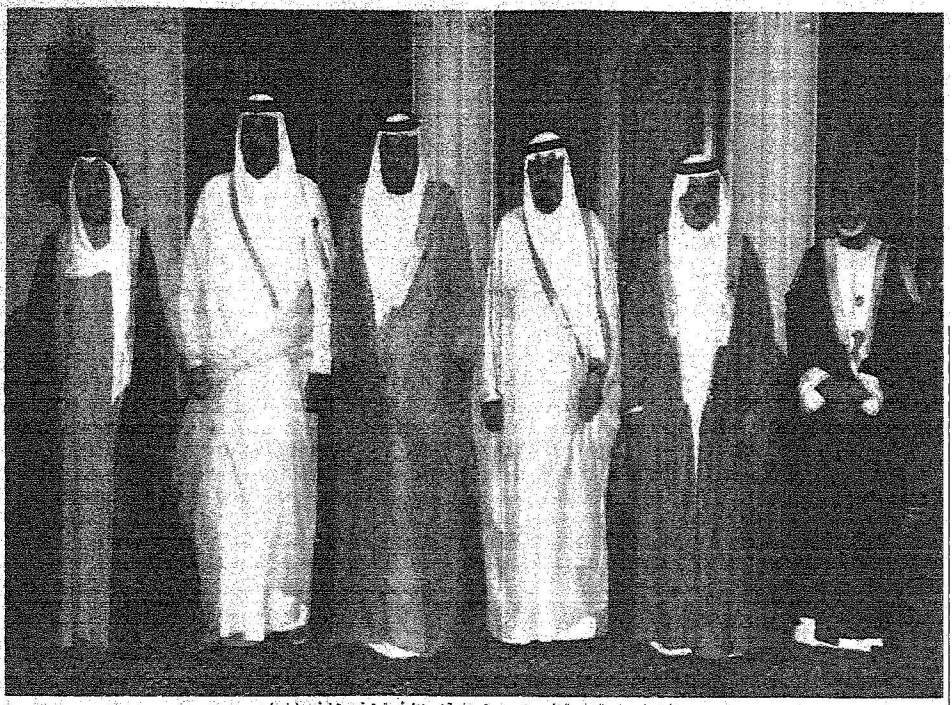

قادة دول مجلس التعاون الخليجي في صورة جماعية في ختام أعمال قمة مسقط أمس (واس)

اسم المصدر: الشرق الاوسط

التاريـــخ: 31-12-2008 رقم العـدد: 10991 رقم الصفحة: 4 مسلسـل: 13 رقم القصاصة: 2

مسقط: سلمان الدوسري
وسوسن أبوحسين

جملة من القرارات والمواقف الاقتصادية والسياسية الحاسمة، أعلنت أمس في اختتام قمة دول مجلس التعاون الخليجي، التي أنهت أعمالها في مسقط أمس، وكان من أبرز هذه القرارات اعتماد الاتحاد النقدي وكذلك مجلس النقد، لكن القمة لم تحدد مقر المصرف المركزي، الذي تم تأجيل اتخاذ القرار فيه مؤقتا، وذلك في أعقاب حديث عن خلافات بين بعض من الدول الأعضاء حول استضافة المقر.

وكان من أبرز القرارات التي اتخذتها القمة أيضا، موافقة دول التعاون على ضم اليمن لأربعة من المنظمات الخليجية، وهي هيئة التقييس لدول مجلس التعاون، ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، وهيئة المحاسبة والمراجعة لدول المجلس، وإلى جهاز إذاعة وتلفزيون الخليج.

واعتمدت القمة، بناء على التقارير المرفوعة، الحلول المقترحة لتنفيذ مقترح خادم الحرمين الشريفين حول تسريع الأداء وإزالة العقبات التي تعترض مسيرة العمل المشترك في المجالات الاقتصادية ووجهت القمة الجهات المختصة واللجان العاملة في إطار مجلس التعاون بمعالجة تلك العقبات في ضوء الحلول المقترحة وبما يضمن إزالتها في موعد أقصاه نهاية سبتمبر (أيلول) المقبل، «وبما يعزز التكامل الاقتصادي ويعمق المواطنة الاقتصادية لمواطني دول المجلس».

وأقرت القمة الخليجية اتفاقية الاتحاد النقدي، والتي تتضمن الأطر التشريعية والمؤسسية له، كما اعتمدت النظام الأساسي للمجلس النقدي، وأكدت القمة على سرعة المصادقة على الاتفاقية ليتم إنشاء المجلس النقدي الذي سيتولى استكمال المتطلبات الفنية للاتحاد النقدي والتهيئة لتأسيس البنك المركزي وإصدار العملة الموحدة.

وتقول مصادر خليجية لـ«الشرق الأوسط» إنه باعتماد القمة الخليجية لمشروعي الاتحاد النقدي والمجلس النقدي، يبقى التوقيع رسميا على هذين المشروعين، كاشفة عن أن مراسيم توقيع الدول الخليجية سيجري خلال الأشهر القليلة المقبلة في العاصمة السعودية الرياض.

وفي تصريحات صحافية لـ«الشرق الأوسط» في أعقاب انتهاء الجلسة الختامية، قال الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر إن الدول العربية يجب عليها أن تقوم بواجبها «تجاه أخواننا في غزة»، داعيا أن تقوم منظمة المؤتمر الإسلامية بنفس الدور.

ورداً على سؤال لـ«الشرق الأوسط» حول ما إذا كانت دعوته لعقد قمة عربية طارئة مع استمرار الاعتداءات الاسرائيلية على قطاع غزة، وما يمكن أن يتسبب به ذلك من إحراج للقمة العربية، قال أمير قطر إن قضية الإحراج هذه «سالفة (قصة) للتهرب من (عقد) القمة»، وأضاف الشيخ حمد بن خليفة، إن القمة العربية إذا لم تنعقد في ظل هذه الظروف التي يقع فيه أبناء غزة ضحايا «فمتى ستعقد؟»، وقال: «أخواننا في غزة ليس عندهم غطاء أو مساعدة دولية».

كما استعرض المجلس سير العمل في السوق الخليجية المشتركة واعتمد وثيقة السوق المتضمنة مبادئها ومتطلباتها وأهدافها وآليات تنفيذها والقرارات الصادرة بشأنها. وناقش المجلس الأعلى مسيرة التكامل الاقتصادي بين دول المجلس من خلال تقارير المتابعة المرفوعة له بشأن سير العمل في الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة ومشروع الاتحاد النقدي واستراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى 2000/ 2025، ومشروع الربط المائي بين دول المجلس ومشروع سكة حديد دول المجلس ودراسة الجدوى الاقتصادية لها والبطاقة الذكية واستخداماتها لما من شأنه تسهيل تنقل مواطني دول المجلس.

ورحب قادة مجلس التعاون بالتوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين دول المجلس وجمهورية سنغافورة، وأعرب عن تطلعه الى الانتهاء من المفاوضات لإبرام اتفاقيات تجارة حرة مع الدول والمجموعات الصديقة التي يتم التفاوض معها والتوقيع على هذه الاتفاقيات في أسرع وقت ممكن. وعبر المجلس عن أسفه لعدم تجاوب الاتحاد الأوروبي مع المقترحات التي قدمتها دول المجلس لإنهاء مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين مما أدى إلى تعليق دول المجلس لهذه المفاوضات.

وفي شأن الاعتداءات الاسرائيلية على قطاع غزة، أدانت القمة و«بشدة» الأعمال الاسرائيلية.

وقرر قادة الخليج إجراء اتصالات عاجلة بالدول الدائمة العضوية في مجلس الامن للقيام بتولي المجتمع الدولي مسؤولياته.

ودعا قادة الخليج الى وقف الغارات الجوية الاسرائيلية ورفع الحصار عن القطاع، كما دعوا من جهة أخرى الفصائل الفلسطينية الى تحقيق المصالحة فيما بينها.

وأكد المجلس أن الوحدة الوطنية الفلسطينية، «هي الحصن والدرع الواقي الذي يحمي الشعب الفلسطيني داعياً كافة الفصائل الفلسطينية إلى لم الشمل وتوحيد الكلمة في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها القضية الفلسطينية ضماناً لوحدة أراضيه واستعادة حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية».

كما عبر المجلس الأعلى عن بالغ قلقه وعظيم استيائه من «العدوان الإسرائيلي السافر ضد الشعب الفلسطيني وما ترتب عليه من سقوط أعداد كبيرة من القتلى والجرحى وتدمير للممتلكات وترويع للآمنين».

وأدان المجلس بشدة «هذا العدوان الإسرائيلي الغاشم، ويحمل إسرائيل المسؤولية الكبرى في الدفع بالأمور إلى هذا المستوى الخطير نتيجة لسياساتها المتعنتة وممارساتها اللاإنسانية ضد الشعب الفلسطيني».

وفي ما يخص استمرار احتلال الجزر الإماراتية من قبل إيران، أكدت القمة على مواقفها الثابتة والمعروفه من خلال دعم حق السيادة لدولة الامارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى وعلى المياه الاقليمية والاقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصه للجزر الثلاث باعتبارها جزءا لا يتجزأ من دولة الامارات.

كما عبرت القمة عن أسفها لعدم احراز الاتصالات مع ايران لأية نتائج ايجابية من شأنها التوصل الى حل قضية الجزر، ودعت دول الخليج إيران للاستجابة لمساعي الامارات لحل القضية عن طريق المفاوضات مباشرة او اللجوء الى محكمة العدل الدولية.

وفي شأن الملف النووي الإيراني، أكد المجلس الأعلى لمجلس التعاون مجدداً، موقفه الداعي إلى حل هذه الأزمة بالطرق الدبلوماسية، مرحبا بالمشاورات بين إيران والدول الغربية، وعبر عن أمله في أن يتم التوصل إلى تسوية دبلوماسية.

وتدارس المجلس الأعلى الأزمة المالية العالمية وتداعياتها وتأثيراتها الاقتصادية ووجه اللجان الوزارية المختصة بتكثيف التنسيق بين الدول الأعضاء لاتخاذ التدابير الكفيلة للحد من آثارها السلبية على اقتصاديات دول المجلس. كما وجهت القمة اللجنة الوزارية المعنية للعمل على كل ما من شأنه أن يسهم في استقرار أسعار النفط بما يحقق التوازن المنشود والمصالح المشتركة للدول المنتجة والمستهلكة.

سياسيا.. كان لافتا أن القمة، وفي إطار مساندة البحرين في إعلانها عن القبض على مجموعة ارهابية تستهدف القيام بتفجيرات في البحرين، دعت سورية وبريطانيا، بطريقة غير مباشرة، إلى عدم السماح باستغلال أراضيهما في التحضير أو التخطيط أو التحريض على ارتكاب أنشطة إرهابية، والتعاون في مجال تسليم العناصر الموجودة في الخارج المتورطة في أنشطة إرهابية.

اسم المصدر: الشرق الاوسط

التاريـــخ: 31-12-2008 رقم العـدد: 10991 رقم الصفحة: 4 مسلسـل: 13 رقم القصاصة: 3

وكانت البحرين قد قالت إن المقبوض عليهم في هذه الخلية الارهابية قد تلقوا تدريباتهم في سورية، ويقودهم مواطنان بحرينيان يقيمان في لندن.

كما أشادت القمة بيقظة وكفاءة أجهزة الأمن البحرينية «وما حققته من نجاح متميز من خلال العملية الأمنية الاستباقية التي أحبطت بها مخططاً إرهابياً آثماً استهدف استقرار البلاد وأمن وسلامة المواطنين»، مؤكدين مساندتهم للبحرين ودعمها وتأييد كل ما تتخذه من إجراءات لصون الأمن والاستقرار والرخاء الذي تنعم به البحرين.

وأعرب السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عمان، في ختام اعمال الدورة التاسعة والعشرين للمجلس الاعلى عن تقديره «الجم لروح العمل الأخوية التي سادت اعمال هذه القمة ورغبة منا جميعا في تحقيق المزيد من آمال وتطلعات شعوبنا».

وشهد صباح اليوم الأخير للقمة، اجتماعا لم يكن مبرمجا مسبقا لوزراء المالية والاقتصاد في مجلس التعاون الخليجي الثلاثاء في مسقط للاتفاق حول مشروع الاتحاد النقدي ولبحث تداعيات الازمة المالية العالمية على اقتصادات الخليج. حيث اتفق وزراء المال الخليجيون على الصيغة النهائية لمشروع الاتحاد النقدي على ان يتم البدء بتنفيذه قبل نهاية 2009، ورفعوا توصية بذلك لقادة المجلس. وأقر القادة الخليجيون الصيغة النهائية في جلستهم المغلقة الثانية.

وسيتيح المشروع تأسيس مجلس نقدي خليجي ينبثق عنه مصرف مركزي خليجي تناط به مهمة أصدار العملة الموحدة. ومشروع الاتحاد النقدي يتضمن اتفاقية الاتحاد النقدي وكذلك القانون الاساسي للمجلس النقدي.

وفي تصريحات صحافية، قال وزير المالية الكويتي مصطفى الشمالي ان كل دولة من دول المجلس الست ستقوم بالمصادقة على اتفاقية الاتحاد النقدي بعد اقرارها من قبل القادة الخليجيين في قمة مسقط «لتمكين الاتفاقية من الدخول حيز التنفيذ في موعد نهايته 12 ديسمبر (كانون الأول) 2009»، أي قبيل قمة مجلس التعاون الثلاثين التي ستستضيفها الكويت العام المقبل، واضاف ان «الاجتماع اعتمد ايضا النظام الاساسي للمجلس النقدي الذي سيكون مقدمة للوصول للبنك المركزي وتم رفعه الى القادة للاتفاق عليه».

واوضح الشمالي ان الاتحاد النقدي هو مرحلة تسبق العملة الموحدة التي سيكون لها «جداولها الخاصة للوصول للتكييفات القانونية اللازمة لتطبيقها» ملمحا بذلك الى ان اعتماد العملة الموحدة قد لا يكون في 2010 كما كان مقررا. ولم يتضح بعد ما اذا كانت دول المجلس توصلت الى اتفاق حول مقر المصرف المركزي الخليجي في حين اكدت مصادر قريبة من الملف ان اربع دول طلبت او اعربت عن رغبتها في استضافة المقر هي البحرين والامارات وقطر السعودية.

وبحسب معلومات حصلت عليها «الشرق الأوسط» فإن اجتماع وزراء المال شهد توافقا حول الاتحاد النقدي ومجلس النقد، إلا أن التباين كان واضحا حول الدولة التي ستستضيف مقر المصرف المركزي، وهو ما تمت إحالته إلى الجلسة المغلقة لقادة المجلس للتباحث فيه واتخاذ القرار المناسب.

وكانت الإمارات قد أبلغت شقيقاتها في دول المجلس، وفقا لمصدر إماراتي تحدث لـ«الشرق الأوسط»، اعتراضها «الشديد» حول عدم موافقة المجلس لاستضافتها مقر المصرف المركزي. حيث يؤكد الاماراتيون أنهم أول من تقدم لاستضافة المقر قبل أربع سنوات، بالإضافة إلى أنهم لا يستضيفون أي مقر لمشروع خليجي.

يذكر أن قادة دول المجلس جددوا التزامهم بالجدول الزمني لاعتماد العملة الموحدة (2010) خلال قمتهم الماضية في الدوحة، بالرغم من تشكيك بعض المراقبين وبالرغم من انسحاب سلطنة عمان من هذا المشروع واقدام الكويت على فك ارتباط الدينار بالدولار وربطه بسلة عملات خلافا للدول الاعضاء الاخرى التي ترتبط بالدولار.

وقبل الجلسة الختامية، عقد قادة دول المجلس جلسة مغلقة ثانية بعد ظهر أمس، حيث تناولوا خلال هذه الجلسة عددا من الموضوعات المطروحة على جدول الاعمال، والمتضمنة الموضوعات الاقتصادية في ضوء المستجدات العالمية التي يشهدها الاقتصاد العالمي بالاضافة الى تقلبات الاسعار التي تشهدها سوق النفط العالمية وموضوعات السوق الخليجية المشتركة وتفعيل تنفيذ آلية السوق والاتحاد الجمركي. كما بحث القادة كذلك المستجدات السياسية في قطاع غزة من جراء التصعيد الاسرائيلي الاخير بالاضافة الى العلاقة مع الجمهورية الاسلامية الايرانية وتطورات الوضع بين الهند وباكستان. كما ناقشوا البيان الختامي واعلان مسقط.

نص البيان الختامي على الموقع الإلكتروني